جامعة زيان عاشور ـ الجلفة / الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مقيـــاس: اقتصاد المؤسسة **التخصص: السنة الثانية ليسانس علوم التسيير**
المحاضرة الأولى: ماهية المؤسسة **إعـداد البـروفيسور: علّة مـراد**

تمهيد:

تقع المؤسسة في قلب النشاط الاقتصادي المعاصر، فهي المنبع الرئيسي للرفاهية المادية، وتبقى بالنسبة لمعظم الأعوان الاقتصاديين المكان الرئيسي للعمل، حتى الحياة الاجتماعية، كما أن المؤسسة هي المكان الذي تمارس فيها طرق التسيير العقلانية الموجهة لبلوغ الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية، وفي هذا السياق فهي بمثابة المكان الذي تتلاقى فيه الأفكار التي نسمح بالوصول إلى نظريات تفسيرية ووصفية التي تنشق من خلالها التطبيقات الإدارية.

إن التنوع في الحقائق اليومية للمؤسسات وفي النظريات التي تقودها يزيد من أهمية وفائدة اقتصاد المؤسسة، فالمؤسسات تتنوع وفقاً لعدة معايير: مجال النشاط، الحجم، الوضعية القانونية، نمط الإدارة..، وبالتالي فإن لكل مؤسسة غايات متمثلة في المساهمة في تلبية حاجيات الأعوان الاقتصاديين من سلع وخدمات.

من أجل ذلك فإن التسيير الحسن للمؤسسة يفترض إيجاد التنظيم المناسب من خلال اختيار الهيكلة المناسبة التي تسمح بتحديد المسؤوليات والواجبات لكل فرد داخل المؤسسة، مع تصميم نظام معلوماتي يسمح باتخاذ القرارات الرشيدة وشبكة للاتصالات تسمح بتحديد سياسة عامة للمؤسسة وإستراتيجية مكيفة مع البيئة الداخلية والخارجية، خاصة وأنه منذ حوالي ثلاثون سنة كان العالم الاقتصادي مسرحاً لتحولات عميقة ساهمت في تحويل معطيات المنافسة والمتطلبات في مجال التنافسية: عولمة الأسواق، اكتشافات علمية والإبداع التكنولوجي وبالخصوص انفجار ملحوظ لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا تطور متطلبات الأعوان الاقتصاديين (المستهلكين، الموردين، الملاك).

أولاً: تعريف المؤسسة

هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية، وعليه سنحاول تقديم بعضاً من هذه التعاريف، لأنه من الصعب الاعتماد على تعريف واحد يشمل مفهوم المؤسسة وذلك للأسباب التالية:

- التطور المستمر الذي تشهده المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وحتى وقتنا الحاضر.
- تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، سواءً الخدمية منها أو الإنتاجية؛
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجيات.

وعليه، نستنتج بأنه ليس هناك تعريفٌ موحدٌ ومتفقٌ عليه، وبغية تبسيط وتوضيح مفهوم المؤسسة، سوف نعتمد على **أربع مقاربات**، وهي:

☜ **المؤسسة كعون اقتصادي:** حسب هذه المقاربة يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "المؤسسة تنسق بين عوامل الإنتاج (- رأس المال- العمل- الطبيعة) بغية إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق ومنه الوصول إلى تلبية الاحتياجات (الطلب)، مما يعني أن المحور الرئيسي لهذه النظرة يتمثل في الحصول على إنتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة، متمثلاً في سلطة الإدارة العليا وقدراتها التسييرية، من حيث تنظيم عملية الإنتاج بحسب إمكانيات المؤسسة والمتغيرات البيئية الخارجية.

☜ **المؤسسة كتنظيم اجتماعي:** حسب هذه المقاربة يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "مجموعة من الأفراد يشركون وينسقون جماعيا في منظمة مهيكلة (داخل تنظيم مهيكل) لإنتاج السلع أو الخدمات"، مما يعني أن محور التعريف يركز على منظمة مهيكلة، فالمؤسسة لم تعد ينظر إليها من زاوية ميكانيكية لعملية الإنتاج ولكن كمنظمة اجتماعية، وعليه يتم دراستها من خلال تنظيم السلطات، توزيع المهام، اتخاذ القرار، مواقف تصرفات الأفراد..

☜ **المؤسسة كنظام اقتصادي:** حيث تسمح لنا هذه النظرة بإثراء الفهم الحقيقي لسير المؤسسة، ويركز مفهوم النظام على تواجد عدة عناصر مترابطة فيما بينها عن طريق عدة ارتباطات (علاقات)، مع بقاء الكل منظم ومتساند بغية تحقيق هدف موحد.

وعليه ووفق نظرية الأنظمة، فإن المؤسسة ما هي إلا مجموعة من مجموعة من الأنظمة الفرعية (الجزئية) المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقـات التبادلية (نظام المـــوارد البشرية، نظام الإنتاج، نظام التسويق، النظام المالي، نظام المعلومات..)، فضلاً عن ضرورة الإلمام بجزء مهم من النظام الكلي للمؤسسة، وهو البيئة الخارجية التي تعتبر عنصراً مهماً من عناصر النظام. وتتمثل عناصر النظام فيما يلي:

- **المدخلات *Inputs*:** وتشمل ما يلي:
  - **مدخلات مادية:** وهي المواد، رؤوس الأموال والآلات والمعدات..الخ.
  - **مدخلات بشرية:** وهم الأفراد وما يرتبط بهم من قيم ورغبات وعلاقات إنسانية.
  - **مدخلات معنوية:** وتتمثل في الأهداف والسياسات والمعلومات..الخ.
  - **مدخلات تكنولوجية:** وتشمل أساليب الإنتاج، والمعرفة الفنية..الخ.
- **العمليات *Process*:** وتشمل عمليات الاتصال، القيادة واتخاذ القرارات، التحفيز والرقابة، وأنشطة تحويل المواد.
- **المخرجات *Outputs*:** وتشمل مختلف المنتجات المادية والمعنوية (إنتاج السلع والخدمات).
- **التغذية العكسية *Feedback*:** هي عبارة عن عمليات مرتدة (راجعة) تُعبر عن تقييم المجتمع للسلعة أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة، أو هي ردود فعل المستهلكين اتجاه ما تقدمه المؤسسة من سلع وخدمات من أجل تحسين جودة هذه المنتجات، ولضمان المنافسة الدائمة.

والشكل الموالي يوضح المؤسسة كنظام.

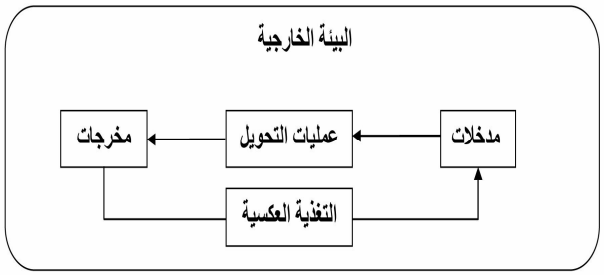

☜ **المؤسسة كمركز لاتخاذ القرارات:** فالمؤسسة خلال قيامها بنشاطاتها، تقوم باستمرار باتخاذ قرارات في مختلف هذه الأنشطة، وفي مختلف مستوياتها، وهناك العديد من القرارات: حسب المدة (قصيرة، متوسطة، طويلة)، أو حسب درجة أهميتها (عملية، تكتيكية، إستراتيجية)، أو حسب إمكانية برمجتها (مبرمجة، غير مبرمجة)، حيث تعبر قرارات المؤسسة عن اتجاهاتها وطبيعة نشاطها، وهي في الأخير مسؤولة عن هذه القرارات أمام الجهات المعنية، والتي لها علاقة بالمؤسسة (أفراد المؤسسة، الدولة، أصحاب المصالح الخاصة، مجموعات الضغط..الخ).

ويمكن تلخيص **عملية اتخاذ القرار** في الخطوات التالية:

- **دراسة الوضع:** وهي الخطوة التي يتم فيها جمع معلومات تفصيلية عن كل الأشياء المتعلقة والمؤثرة أو المتأثرة بموضوع القرار .
- **تحديد المشكلة:** من خلال دراسة الوضع في الخطوة السابقة يتم تحديد المشكلة/ المشكلات التي تتعلق بالأمر موضوع القرار، وهنا يتطلب الأمر تحديد المشكلة، وصياغتها بشكل سليم ودقيق، ذلك لأن الخطوات التالية تكون عديمة الفائدة إذا لم يتم تحديد المشكلة بشكل سليم ودقيق.
- **تحليل المشكلة:** وهي الخطوة التي يتم فيها تحليل المشكلة/ المشكلات التي تم تحديدها في الخطوة السابقة، وذلك بتحديد المشكلة المحورية وأسبابها وأثارها، وتوضيح العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة.
- **وضع مجموعة من الحلول:** بناءً على تحديد المشكلة المحورية، أسبابها وأثارها، يتم اقتراح الحلول

المختلفة للمشكلة، ويتم ذلك في البداية بفتح المجال لمختلف الحلول الممكنة للمشكلة، ومن ثم يتم دراسة كل واحد من هذه الحلول على حدة بتحديد جوانبه الإيجابية والسلبية على حد سواء.

- **اختيار الحل الأنسب:** بناءً على المفاضلة بين مختلف الحلول المقترحة وفق معايير معينة، يتم تحديدها مسبقاً، يتم اختيار الحل الأنسب لظروف المؤسسة، والأمر موضوع القرار والظروف المحيطة به.
- **تنفيذ القرار:** لا ينتهي الأمر عند تحديد الحل الأنسب فقط، بل يمتد إلى وضع الحل موضع التنفيذ بواسطة الأفراد أو الجهات المختصة، ويتم ذلك بعد إخطار كل المعنيين بالحل الأنسب، ووضع خطوات عملية في إطار زمني للتنفيذ.
- **تقييم القرار:** بعد أن يتم وضع الحل المقترح موضع التنفيذ، يجب القيام بدراسة مدى كفاءة هذا الحل في معالجة المشكلة، ويسمى ذلك بتقييم القرار، وبناءً على هذا التقييم يتم التأكيد على استمرارية تنفيذ الحل المقترح، أو تنفيذ خيار أخر بديل.

وهنا نؤكد على أن عملية القرار مبنية أساساً على:

- ✓ وفرة المعلومات المجمعة.
- ✓ صحة المعلومات المتوفرة وجودتها (أي مدى مصداقيتها).
- ✓ توقيت المعلومة أي زمن الحصول على عليها.
- ✓ شبكة الاتصال داخل المؤسسة (انسياب وتدفق المعلومات).

كما يمكن سرد **بعض التعاريف الأخرى** المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، وهي:

- ➢ المؤسسة هي مركزٌ للإنتاج والإبداع.
- ➢ المؤسسة هي الوحدة التي تُجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي.
- ➢ المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصاً ذوي كفاءات متنوعة وتستعمل رؤوس الأموال من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من سعر تكلفتها.
- ➢ المؤسسة هي منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعاً ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني.

ثانياً: توضيح لبعض المفاهيم ذات العلاقة

- **المنشأة:** وهي مشروع أو جزء من مشروع، له موقع ثابت داخل حدود المؤسسة، يقوم بأداء نوع أو أكثر من الأنشطة الاقتصادية تحت إدارة المؤسسة الأم.
- **المشروع:** يُقصد به من الناحية الاقتصادية؛ أي تنظيم يعمل على الإنتاج والمبادلة، أو يرمي إلى تداول الأموال والخدمات بهدف الحصول على ربح.
- **الشركة:** هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح، بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة.
- **المنظمة:** هي كيان قانوني (تنظيم إداري)، يأخذ شكل تجمع بشري (وحدة اجتماعية)، يعمل بشكل متعاون ومنظم، يهدف إلى تحقيق أغراض معينة، من خلال تحريك وظائف وأنشطة محددة، باستخدام موارد مختلفة، آخذاً بعين الاعتبار المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المحيطة.
- **المؤسسة:** وتُطلق على أي تجمع اقتصادي أو اجتماعي مؤسس بصفة رسمية، حيث توجد مؤسسات سياسية، اجتماعية، تربوية، ثقافية، اقتصادية..

رغم وجود هذه الفروقات المفاهيمية الاصطلاحية، إلا أنه غالباً ما يستعمل أحدهما للدلالة بمعنى الأخر، من غير فرق جوهري.

ثالثاً: نشأة وتطور المؤسسة

مرت المؤسسة الاقتصادية خلال نشأتها وتطورها التاريخي، بمجموعة من المراحل، وهي:

1. مرحلة الإنتاج الأسري البسيط: لقد تميزت الحياة البدائية البسيطة منذ وجود الإنسان إلى غاية ظهور الثورة الصناعية مع القرن الثامن عشر، حيث تميزت بسيادة كاملة للنشاط في زراعة الأرض وتربية المواشي وذلك لتلبية حاجاته الأساسية والمتمثلة في المأكل والملبس والمسكن، وقد استعمل هذا المجتمع أدوات بسيطة في سبيل تحقيق أنشطته السابقة غير أنه بالموازاة مع هذا النشاط الرئيسي ظهرت بعض المنتجات اليدوية التي كانت تصنع وفق طلبات معينة من أفراد التجمعات، غير أن هذه الطلبات كانت محدودة وغير مستمرة، إذ أن حاجات الناس كانت محدودة، وعادة تتم المبادلة بالمقايضة بين الأسر التي تصنع الأدوات البسيطة والأسر المستعملة في تحضير الأرض للزراعة.

كما أن الفضل يعود للآباء في تعليم الأبناء الحرفة وتوريثهم أسرارها، ومن أهم الحرف اليدوية التي كانت سائدة في تلك الأزمنة هي التجارة والحدادة، والدباغة وصناعة المنتجات الجلدية كالنعال والسروج ولوازم الغزل والنسيج وصناعة السلال.

2. مرحلة ظهور الوحدات الحرفية: فبعد تكون مجتمعات حضرية وازدياد الطلب على المنتجات الحرفية من ملابس وأدوات إنتاج ولوازم مختلفة، بالإضافة إلى ظهور عمال بدون عمل أو بأعمال مستقلة في منازلهم أو في أماكن خاصة، مما أدى إلى تكوين محلات وورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج أشياء معينة تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة.

وكان أصحاب هذه الحرف يكونون طوائف هدفها الأول المحافظة على المساواة بين معلمي الحرف، وذلك بالحد من نمو فئة المعلمين الأغنياء، ولذلك كانت الطوائف تمنع التغيرات التقنية وتسعى للاستمرار في نفس وتيرة الإنتاج لتفادي نتائج ارتفاع الإنتاج بشكل كبير، وتحسين نوعيته مما يعود على المعلم في الورشة من ثراء وتميز عن غيره من المعلمين. وتميزت هذه الورشات بالتنظيم الدقيق في عدد المعلمين والصناع والمتتلمذين.

بيد أن مع وجود حرفيين مستقلين ينافسون التجمعات الحرفية، وتحول بعض التجمعات الحرفية والطوائف إلى تجمعات تجارية بعد ثراء المعلمين فيها، واتساع السوق، أدى ذلك إلى تدهور هذا النظام.

3. مرحلة النظام المنزلي للحرف: لقد ظهر هذا النظام مع ظهور طبقة التجار الرأسماليين، حيث اعتمدت على تموين الأسر في المنازل بالمواد من أجل إنتاج سلع معينة تمثل في أغلب الأحيان جزء أو مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، وقد كان موجودا بجانب الطوائف الحرفية، حيث كان هذا النظام متزامنا مع نهاية هذه الطوائف وبداية النظام المصنعي.

فامتدت سلطة التاجر على الحرفيين المنزليين ليشمل التدخل في كل المراحل الإنتاجية من التموين بالعناصر الداخلة في الإنتاج إلى وسائل الإنتاج (آلات) والمواصفات والكميات المنتجة. مما أدى إلى تكوين ووجود أسر كاملة تعمل في هذا النوع من النشاط ولا يملكون إلا قوة عملهم.

4. مرحلة ظهور المانوفاكتورة: مع ازدياد الطلب الاستهلاكي للمجتمع الأوروبي وثراء طبقة التجار الرأسماليين الذين امتلكوا أدوات إنتاج يدوية مؤجرة لأشخاص وأسر داخل المنازل، استطاع هؤلاء التجار جمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد من أجل تحكم أكبر في استغلال وسائل إنتاجهم وإحكام الرقابة على الحرفيين.

وظهرت المصانع في شكلها الأولي ***la Manufacture*** حيث يعمل فيها عمال يدويين وتخضع إلى تنظيم مغاير لتنظيم الوحدات الحرفية السابقة، إذ أصبح صاحب المحل والأدوات هو الآمر الناهي في مختلف العملية الإنتاجية وفي جلب المواد الأولية وتسويق المنتجات التي تقدمها، فصار بذلك فصل بين العمل المباشر والإشراف، بحيث تم الفصل بين الإدارة والإنتاج، فأصبح العامل ينفذ ما يأمره به صاحب العمل الذي يراقب ويتحكم بالكامل في عملية الإنتاج.

فتأسست نوعين من المؤسسات:

- منشآت تجمع عدداً من الحرفيين الذين كانوا يشتغلون بنفس الحرفة قبل ذلك، حيث أصبحوا يقومون بجزء من مجموع مراحل عملية إنتاج السلعة.
- منشآت تجمع مجموعة من الحرفيين لهم حرف مختلفة ويشاركون أو يتعاونون من أجل تحقيق منتج معين فالمانوفاكتورة هي التي تولدت عنها المؤسسة الرأسمالية فيما بعد.

5. **مرحلة المؤسسة الصناعية الآلية:** لقد أدى إدخال وسائل الإنتاج الآلية في المانوفاكتورة إلى ظهور نوع جديد من المؤسسات ذات الطابع الصناعي الآلي بدلا من اليدوي الذي كان سائداً في المانوفاكتورة.

إن الأدوات في الحرف كانت تستخدم طاقة محركة يدوية بينما الآلات هي أدوات تستعمل طاقة محركة حيوانية، أو مائية، أو من الريح،..إلخ، ليتم بعد ذلك تعويض الأدوات الحرفية بآلات ميكانيكية لتتأسس ما يسمى بالفبركة " ***la Fabrique***" في ميدان النسيج والمطاحن. فالفبركة هي نظام متكون من أعضاء ميكانيكية وعقلية، والتي تعمل بتوازن دون انقطاع، من أجل إنتاج نفس الشيء، وكل هذه الأعضاء مرتبطة بقوة محركة ذاتية". ويرجع الاقتصاديون نشوء وتطور هذه المؤسسات إلى عدة أسباب، أهمها:

- ✓ سبب تقني: إن ظهور الثورة الصناعية والاستعمال الواسع للطاقة أدى إلى القضاء على الأشكال القديمة من الإنتاج اليدوي نظراً لتفوقها الميكانيكي.
- ✓ سبب التكاليف والأسعار: لقد تميزت الفبركة عن الأشكال الأخرى للإنتاج بمردوديتها المرتفعة وانخفاض التكاليف مما أدى إلى القضاء على تلك الأشكال في السوق.
- ✓ سبب المراقبة: بالإضافة إلى إدخال الآلات والطرق الحديثة في الصناعة، تعتبر الإدارة المحكمة أحد أهم العوامل التي أدت إلى توسع هذه المؤسسات وذلك بإخضاع العمال للطاعة والانضباط من طرف المنظم أو صاحب العمل.

بالإضافة إلى العوامل السابقة يمكننا اعتبار النقاط التالية، من الشروط التي ساهمت في ظهور وتطور المؤسسات الاقتصادية، وهي:

- ✓ نشوء المؤسسات المالية الحديثة (البنوك المركزية).
- ✓ تكوين شركات تجارية وملاحية كشركات الهند الشرقية الهولندية والإنكليزية وشركة ***Saint Gobain*** للزجاج **1662-1665.**
- ✓ ظهور الاختراعات بشكل واسع.
- ✓ الثورة الفكرية.
- ✓ الإصلاحات الزراعية (زيادة الإنتاجية).
- ✓ النمو الديموغرافي (زيادة المواليد وانخفاض الوفيات وتحسن ظروف المعيشة).

6. **مرحلة التكتلات والاحتكارات:** فمع تطور المؤسسات وارتفاع حدة المنافسة في السوق لجأت المؤسسات الاقتصادية إلى التحالف وذلك بالتركز والتجمع من أجل التصدي والصمود في وجه قوانين السوق للمحافظة على الحصص المكتسبة من السوق، فاجتمعت المؤسسات في أشكال من التعاون يمكن أن نذكر أهمها:

☜ **الكارتـل *CARTEL***: هو تركز لعدة مؤسسات في نفس القطاع في شكل اتفاق فيما بينها على تحديد الأسعار للمواد التي تنتجها، أو توزيع الأسواق فيما بينها، أو قد تقيم عمليات نقل وإشهار وعرض للمنتجات بشكل مشترك فيما بينها. فهذا الاتفاق يسمح ببقاء هذه المؤسسات مستقلة ماليا وقانونيا، ويمكنها من العمل في سوق لا يتوفر على المنافسة التي عادة ما تضر بها مما يسمح لها بتحقيق أرباحا احتكارية.

☜ **التراست *TRUST***: هو اندماج عدة مؤسسات، تفقد فيه استقلاليتها المالية وشخصيتها القانونية المعنوية، وينشأ هذا التكتل باندماج أكثر من مؤسسة، أو شراء إحداها لأخرى أو أكثر، من خلال أحد الشركاء أو أكثر، أو عن طريق الطلب

العام للشراء الذي يتم في البورصة بشكل علني. فهذا النوع من التراست يسمح للمؤسسة من تحسين مردوديتها وخفض لأسعار منتجاتها.

☜ **شركات التملك *HOLDING* :** فمع ظهور ميكانزمات معقدة للمعاملات المالية بين البنوك والمؤسسات، ظهرت هناك تجمعات ناتجة عن شراء بنوك لأسهم عدد من المؤسسات في قطاعات أو فروع اقتصادية متشابهة، حيث تصبح مجموعة من المؤسسات تحت استراتيجيات وتوجيه المتملكين الماليين بواسطة المديرين وأعضاء مجالس الإدارة فيها دون أن تفقد استقلالها القانوني، وهذا الشكل من التركيز يدعى بالرأسمال المالي أو الهولدينغ.

7. مرحلة الشركات متعددة الجنسية: فمع كبر حجم المؤسسات وانتشار احتكار القلة، دفع بالشركات الأمريكية إلى التنافس على الأسواق الأجنبية، وذلك بالتوجه إلى توسيع أسواقها بالتصدير نحو البلدان التي تقترب في نمط استهلاكها مع الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في أوروبا أو ما كان يسمى بالعالم القديم، فمع اشتداد المنافسة بين هذه الشركات والحرص الدائم على تخفيض التكاليف، دفعت العديد من الشركات الأمريكية إلى نقل تسهيلات إنتاجية إلى السوق المستهدفة وذلك للاستفادة من عوامل الإنتاج الموجودة محليا، والمتمثلة في اليد العاملة (منخفضة الأجر) والتقليل من تكاليف النقل والقيود الجمركية مما يجعل من المنتج الجديد أقل تكلفة من المنتج الذي ينتج في الولايات المتحدة.

ومنه يمكننا القول، أن الشركات متعددة الجنسية (أو متعدية الجنسيات) كانت تتميز بالحجم الكبير والأصل المتقدم، غير أن تعدد جنسية الشركات الاستخراجية كانت حتمية باعتبار اختلاف توزع المواد الباطنية بين مختلف البلدان، حيث تتميز مجموعة من البلدان بوجود موارد للطاقة، والبعض الآخر بتوفر مختلف المعادن، فالمؤسسات المتخصصة في استخراج النفط، ستتوجه حتما إلى البلدان التي تملك مثل هذه الموارد مما يدفع بها إلى أن تتعدد جنسيتها. ونفس الشيء، بالنسبة للموارد الباطنية الأخرى، فإن المؤسسات الإستخراجية مجبرة على فتح فروع لها في الخارج لغرض القيام بنشاطها.

أما المؤسسات التي تتخصص في الإنتاج الغذائي، فإنها ستفتح فروع لها في المناطق التي تتوفر على مناخ ملائم لإنتاج نوع أو مجموعة من الأنواع الفلاحية.

والجدير بالذكر، أن تنوع الأنشطة في القرن الأخير، دفع إلى ظهور أنواع جديدة من الشركات متعددة الجنسية (أو عابرة القارات) تنشط في مجال الخدمات وتتميز بالحجم الصغير والمتوسط، كما ظهرت أشكال جديدة من هذه الشركات ذات الأصل النامي تنشط في عدة مجالات صناعية وتجارية وخدماتية.

رابعاً: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها:

1. المؤسسة مركز للتحويل: إن المؤسسة هي ذلك المكان التي يتم فيها تحويل الموارد (المدخلات) منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات)، وتتمثل الموارد في المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات،الأفراد.

2. المؤسسة مركز للتوزيع: تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية، مثل:

- الأجور التي توزع على العمال الأجراء.
- الأرباح ومداخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس أموالهم.
- مستحقات الإيجار الخاص بالمقرات والمعدات الخاصة بالمؤسسة.
- الفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك تعويضا للأموال المقترضة.
- دفع مستحقات الموردين.
- تسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

3. المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية: تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا (رجال ونساء) من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة،حيث يقضي أغلبية العمال ثلث أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر بين العمال: صراعات، محبة، خيبة أمل، رضاء..

4. المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتوجات، كمية المنتوجات، الأسعار، التوزيع، التصدير، الاتصال..، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، ذلك لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).

5. المؤسسة شبكة للمعلومات: إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة داخلية وخارجية عن المؤسسة، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها إلى المقررين من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة الدورة الدموية للمؤسسة.

6. المؤسسة مركز للمخاطرة: إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل أموالها في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.

خامساً: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تعبر الأهداف عن النتائج (الغايات) التي ترغب المؤسسة بلوغها، وحسب الكاتب سكوت **(Scott)** يمكن تعريف الأهداف على أنها: " تصورات لنهاية مرغوبة يسعى العاملون لتحقيقها من خلال أداء واجباتهم"، كما عرفها الكاتب **(Perrow)**على أنها: تمثل المخرجات المحددة التي تضعها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها"، حيث تعتبر هذه الأهداف بمثابة بيانات عامة لما يجب أن تفعله المؤسسة، وهناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها (سواءً كانت عمومية أو خاصة)، مع اختلاف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها وحجمها، ونلخص أهم هذه الأهداف في العناصر التالية:

1. الأهداف الاقتصادية: تمثل فيما يلي:

- **تحقيق الربح:** يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، حيث أن تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة، تجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون.
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع، وعليه يمكن القول بأن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت: - تحقيق طلبات المجتمع (تلبية وإشباع رغبات المستهلكين) - وكذا تعظيم الأرباح.
- **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما

يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف وعكس ذلك يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

2.الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور مقابل مجهوداتهم:** وهو ما يسمح بتحسين مستوى معيشة العمال في ظل التطور السريع للمجتمعات تكنولوجيا، مما جعل رغباتهم تتزايد باستمرار (منتوجات جديدة،..).
- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي، الانتماء الاجتماعي، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان الحركية المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، أو بعبارة أخرى ترسيخ ثقافة المؤسسة لدى عمالها.
- **توفير التأمينات والمرافق للعمال:** من خلال التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد..، فضلاً عن المرافق العامة مثل التعاونيات والمطاعم..

3. الأهـداف الثقافيـة والرياضـية: وتتعلـق هـذه الأهـداف بالجانب التكويني والترفيهي، ومن بينها:

- **توفير الوسائل الترفيهية والثقافية:** التي تعمل على إفادة العمال وأبناء العمال المسرح، المكتبات، الرحلات..)، لأن ذلك له الأثر البالغ على مستوى العامل الفكري والرضا والشعور باهتمام المؤسسة به والعمل على تحسين مستواه وكفاءته من أجل مسايرة تطورات العصر.
- **تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى:** حيث أنه مع تطور وسائل الإنتاج السريع أصبح العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات بصفة جيدة، وبالتالي فلا بد من تدريبهم (سواءً الجدد أو القدامى) تدريباً يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة، وهو ما يسمح بالرفع من مردودية المؤسسة.
- **تخصيص أوقات للرياضة:** حيث تعمل العديد من المؤسسات الحديثة على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، فضلا عن إقامة دورات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الخمول ويعطيه الحيوية في العمل.

4. الأهداف التكنولوجية: وتمثل فيما يلي:

- **قيام المؤسسة بالبحث والتطوير:** وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علمياً والتي ترصد لها مبالغ كبيرة.

بناءً على ما سبق؛ لا تعريف موحد للمؤسسة، وهي كما هي الآن؛ وليدة مراحل تاريخية عبر تطورات وأحداث زمنية، بخصائص معينة، يتحتم عليها وضع سلم لأهدافها حسب أولوياتها وإمكانياتها الداخلية وعوامل بيئيتها الخارجية، والعمل على تحقيقها تدريجياً.